الدكتور الحياني لـ(الثورة):

سنتخذ إجراءات صارمة ضد المخالفين لقانون الأحوال المدنية

الثورة | محمد العزيزي

قال العميد الدكتور أحمد سيف الحياني رئيس مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني أن المصلحة تسعى بشتى السبل إلى الارتقاء بعملها من خلال تقديم أفضل الخدمات للمواطنين في الحصول على كل الوثائق الثبوتية بسهولة ويسر .

وأكد الدكتور الحياني في تصريح لـ(الثورة) أن من ضمن خطة المصلحة إنشاء فروع لمصلحة الأحوال في جميع مديريات محافظات الوطن حتى يتمكن المواطن من الحصول على خدمات المصلحة، كما أنهم حريصون خلال العام الجديد 2014م على القيام بحملات توعية وصرف للوثائق الثبوتية في المؤسسات الحكومية وعلى وجه الخصوص المؤسسات التعليمية والتربوية وكذا في المناطق النائية والريفية.

وأهاب الدكتور الحياني بجميع فروع مصلحة الأحوال الالتزام الصارم بالرسوم القانونية عند صرف الوثائق ؛ ووضع لوحات إرشادية بالرسوم وبالإجراءات المتبعة لاستخراج الوثائق وكتابة اسم كل موظف يوقع على الوثائق .

مؤكد أن قيادة المصلحة ستتخذ كافة الإجراءات الرادعة ضد أي موظف أياً كان في حال مخالفتهم للقوانين أو عدم التزامهم بتسعيرة وثائق الأحوال المدنية المحددة قانونا .. لافتا إلى أن المصلحة ستعمل خلال الفترة القادمة على مراقبة سير الأداء في كل الفروع لضبط أي مخالفة وإحالة المتسببين للمساءلة القانونية .

وطالب رئيس مصلحة الأحوال المدنية مدراء أمن المحافظات المساهمة في عملية الرقابة وذلك بإرسال لجان الرقابة والتفتيش إلى فروع الأحوال المدنية للتأكد من الالتزام بتسعيرة الرسوم وصحة إجراءات منح وثائق الأحوال المدنية .

الضمانة التجارية

هم يؤرق طالبها

الثورة/ معاذ القرشي

* حضرت الوظيفة وغابت الضمانة ..حيث تظل فرصة الحصول على وظيفة في القطاع الحكومي أو الخاص إن وجدت مرتبط بالقدرة على توفير ضمانة تجارية وهو الإجراء الذي يراد منه الحفاظ على الحقوق من السلب أو الضياع بسبب إهمال الموظف أو تسيبه,

لكن ما يحزّ في النفس أن الضمانة التجارية غدت في الآونة الأخيرة مشكلة تحول بين طالب التوظيف وبين حصوله على الوظيفة جراء الوضع الأمني غير المستقر والذي أثر بشكل كبير على ثقة المواطنين ببعضهم البعض وحتى لا تظل الضمانة التجارية سيفاً مسلط على رقبة من يطلبها.

نطالب كافة الجهات المعنية بالضمانة التجارية وإصدارها الاتفاق على إجراءات وشروط مع حمايتها لحقوق الآخرين وممتلكاتهم وتحمي أيضاً الكثيرين ممّن تضيع فرصة التوظيف من بين أيديهم لعدم وجود الضمانة التجارية.

خلال العام 2013م

إصدار أكثر من 8 آلاف رقم للسيارات في عدن

انخفضت إيرادات خدمات مجمع الإصدار الآلي الموحد لخدمات الشرطة بمحافظة عدن العام الماضي إلى 115 مليوناً و532 ألف ريال مقارنة بمبلغ 374 مليوناً و860 ألف ريال عام 2012م.

وأوضح مدير عام مجمع الإصدار الآلي الموحد العقيد مختار محمد حسن لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن أسباب تراجع إيرادات المجمع للعام الماضي نتيجة عدم حصول قيادة المجمع على أرقام جديدة "خصوصي" من الإدارة العامة لشرطة السير.

وقال :" إنه تم خلال الفترة نفسها إخراج 8 آلاف و229 لوحة مرورية و13 ألفاً و757 ملكية لنقل خصوصي وإخراج 8 آلاف و 798 ترخيصاً فيما بلغ إجمالي البطائق الجديدة وبدل الفاقد والعائلية لنفس الفترة 17 ألفاً و 932 بطاقة و14 ألفاً و714 جواز سفر للمواطنين".

وأوضح العقيد مختار أن خدمات المجمع شملت صرف بطائق الأحوال الشخصية والجوازات ورخص المرور .. مؤكدا ضرورة توفير منظومة الربط الشبكي للمجمع خلال العام الحالي لما له من أهمية في تسير الأعمال والمعاملات للمواطنين والاهتمام بالصيانة الضرورية للأجهزة وتوفير الإمكانيات والأدوات اللازمة.

الأدوية (البديلة) أمل الفقراء .. واستغلال الشركات العالمية

نائب مدير عام الهيئة العليا للأدوية: صناعة الأدوية تخضع لرقابة صارمة لأنها تمس يمس حياة الإنسان

لقاءات/ نافع الحكيمي

(الحق قيمة ترتبط بالعدل بين البشر لو تراجعت تلك القيمة في ملابسات كثيرة يجب ألا تتراجع أبداً في ما يتعلق بالعدل بين البشر ومن ذلك الحق بالعلاج ، فكيف نحرم إنساناً من الأمل في الشفاء من مرض ضار كالسرطان ...؟)

هذه الجملة المعبرة عن أساس الحقوق هي مقدمة حكم أحد القضاة الهنود في قضية حق شركة سويسرية بالاحتكار لعلاج السرطان مرفوعة ضد شركة هندية أعادت إنتاج الدواء دون الرجوع للشركة المخترعة ..

ففي اليوم الأول من شهر إبريل الماضي سطر القضاء الهندي انتصاراً للإنسانية وبالأخص الفقراء منهم برفض المحكمة العليا بالهند دعوى شركة سويسرية للأدوية بالاحتفاظ ببراءة الاختراع لعقارها لمرض سرطان الدم فمنح حق الأمل في الشفاء للمرضى الفقراء من سطو الجشع للمخترعين.

ولمعرفة الأضرار التي يمكن أن تترتب عليه حياة الإنسان بسبب الاحتكار والرقابة على الأدوية الجنيسة (البديلة) ومدى فعاليتها وغيرها كان لنا هذه اللقاءات:

د. محمد المصباحي

د. وسام زكريا

- في البدء يقول الدكتور محمد عبدالإله المصباحي - نائب مدير عام الهيئة العليا للأدوية: إن إنتاج أو صناعة الدواء هي من الصناعات الكيميائية الصعبة التي يقوم بها متخصصون من الصيادلة والكيميائيين، ولها دساتير تنظم ذلك تسمى دساتير الأدوية مثل دستور الأدوية البريطاني والأمريكي والأوروبي .. وأن أي دواء يتكون من مواد فعالة ومواد مساعدة تساعد في عملية الذوبان والخلط والتماسك .. وتخلط هذه المواد بنسب محددة وخطوات واضحة ويتخللها مراقبة أثناء التصنيع ولكل مستحضر صيدلاني صيغة خاصة به، مشيراً إلى أنه لا يمكن السماح بتداول الصنف إلا بعد تحليله من قبل المختبر الخاص بالشركة المنتجة والجهة الرقابية إذا كان سيتم طرحه في السوق لأول مرة، مؤكداً بأن صناعة الأدوية تخضع لرقابة صارمة في كل أنحاء العالم لأنه يمس بحياة الإنسان، وهذا الأمر يعمل به في اليمن.

وعن الدواء الجنيس وفعاليته أوضح نائب مدير عام الهيئة العلية للأدوية أنه عبارة عن نسخة بديلة للدواء الأصلي (المخترع لأول مرة) وله نفس التركيبة والفعالية وشكل ومواصفات الدواء الأصلي، مشيراً إلى أنه في الدول الموقعة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وحماية حقوق الملكية لايمكن تصنيع أي دواء جنيس إلا بعد مرور 20 سنة من تداول الدواء الأصلي، وبعد مرور هذه الفترة يصير الدواء الأصلي غير محم ويمكن لأي شركة تصنيعه بشرط أن يكون له اسم تجاري خاص به.

وحول كيفية منح رخص ترويج الدواء يقول الدكتور المصباحي: هناك إدارة في الهيئة هي المسئولة عن منح تراخيص لمن يعملون في هذا المجال، وأهم شرط هو أن يكون لديه مؤهل كأن يكون صيدلانياً أو طبيباً والشركة التي يعمل فيها بالتأكيد تقوم بتدريبه لإكسابه المهارات اللازمة.. مضيفاً ولا يتم السماح باستيراد ودخول أي دواء رسمي إلا بعد تسجيله لدى الهيئة واستيفاء الوثائق الفنية اللازمة وتحليله في مختبر الرقابة الدوائية التابع للهيئة والرقابة على نقله وتخزينه وفق الشروط الفنية ولدينا في المنافذ الجمركية مندوبون يقومون بمطابقة الشحنة الواصلة مع الوثائق المعتمدة من الهيئة التي تبين فيها الأصناف الواصلة وبلد المنشأ وشكل وتركيز المستحضر وبقية البيانات الضرورية.

ويقول إنه وإذا ما كانت قد وصلت في حاوية مبردة لأن هذا من ضمن الشروط كون الدواء يتأثر بظروف النقل والتخزين إذا تمت بطريقة غير سليمة.

وبخصوص نسبة الأدوية الجنيسة في أسواقنا أشار الدكتور المصباحي أن هذه النسبة تختلف من بلد لآخر، وفي بلادنا تصل إلى 80% من إجمالي الأدوية المصرح لها لأن الصنف الذي تنتهي فترة الحماية له يمكن لأي شركة أن تنتجه..

وفي ما يتعلق بأهم أنواع الأدوية المحتكرة أوضح نائب مدير عام الهيئة العليا للأدوية أن الأدوية المحتكرة هي التي تنتجها شركة واحدة وتفرض سعرها على جميع المستهلكين وهي ما تزال تنتج هذا الصنف في فترة قيود الملكية الفكرية.

مشيرا إلى أنه تم الإعلان عن قبول بلادنا في منظمة التجارة العالمية هذا الشهر ويحتاج لفترة طويلة حتى تستكمل الإجراءات لوضع منظومة القوانين واللوائح المتماشية مع متطلبات المنظمة ومنها قانون الحماية الفكرية وبراءة الاختراع، لذا لا يوجد عندنا قائمة بالأصناف المحتكرة.

ومن جانب آخر يقول الدكتور صيدلي وسام زكريا :إن الأدوية الجنيسة تباع عادة بأسعار منخفضة جدا لأن من يصنعها ويسوقها لا يتطلب موارد مالية ضخمة أو تطوير باهظ الثمن أو محاولات معملية مطولة وحملات تسويق كبرى.. إضافة إلى ارتفاع التنافس بين المصنعين على إنتاج تلك الأدوية التي تكون عادة قد انتهت مدة حمايتها ببراءة الاختراع..

80% من إجمالي الأدوية المصرح لها في السوق بديلة

وأشار الصيدلاني الدكتور وسام إلى أن من شأن استعمال الأدوية الجنيسة (المصنعة من غير المخترع) أن تخفف من الأعباء المالية التي يتكبدها المريض في مختلف الحالات المرضية خاصة المزمنة منها بالنظر إلى أن أسعارها دون أسعار الأدوية للشركة المخترعة بما لا يقل عن 30% وتتفاوت في أحيان كثيرة بين 80%-50 من القيمة وهو ما ينعكس إيجابياً على ميزانية الأسرة أو المريض من ناحية، ويساهم في التحكم في النفقات الصحية الوطنية من ناحية أخرى إذا ما كانت الدولة هي الملتزمة بتوفيرها مثل التزام الدولة في بلادنا بتوفير أدوية السرطان ..

وحول احتكار الأدوية المتصلة بأمراض خطيرة لأي حكم يقضي بعدم الاحتكار .. أكد الدكتور وسام زكريا تأييده للحكم القضائي لأن الطب مهنة سامية يجب أن تترفع عن المادة، موضحاً أن المحتكر عندما يقوم بتحديد السعر ويكون هو الوحيد فإنه يضع الثمن الذي يناسبه ذي الأرباح العالية وبذلك لا يقدر الآخرون من لا يملكون المال لشرائه، وهناك الكثير من الأشخاص يتوفون نتيجة إصابتهم بأمراض ولا يقدرون دفع نفقة الاستشفاء أو العلاج، كما أن تحرير الأدوية يخلق منافسة في السوق بين الشركات المعيدة لتصنيع الدواء مما ينتج انخفاض للسعر نتيجة عدم تحمل الشركات المعيدة له نفقات الأبحاث وغيره .. ومن أمثلة ذلك سعر دواء سرطان الدم حيث نجد أن سعره حوالي 400 دولار لشريط به 30 حبة تركيز 400 ملجم من الشركة الأم فيما ينتج من شركات أخرى ليصل للمستهلك بسعر أقل من 100 دولار للتكلفة الشهرية .. ويتوقع بعد قرار المحكمة العليا الهندية الصادر مؤخراً في الهند أن تنخفض الأسعار للشركة المخترعة وللشركة الهندية أيضاً وهذا الحكم سيتيح لشركات أخرى إنتاجه أيضاً مما يعني أن أسعاره ستواصل الهبوط أكثر سواء للشركة الأم أو غيرها..

وكسر الاحتكار يعمل على توفير الملايين من الدولارات، كما يؤكد الدكتور وسام، مشيراً إلى أنه في بلادنا التي يزيد بها سنوياً ست آلاف حالة سرطان (على سبيل المثال) تستطيع الحكومة عن طريق اختيار الأدوية الجنيسة بعد التأكد منها من توفير مبالغ كبيرة يمكن استغلالها بعلاج حالات أكثر أو توفير أجهزة ومتطلبات أخرى لمواجه هذا المرض الذي يهدد حياة الإنسان .. وتشير تقديرات وردت في تقرير لمنظمة الصحة العالمية لعام 2011م إلى أنه يمكن للبلدان توفير نحو 60% من نفقاتها الصيدلانية بالتحوّل من الأدوية الأصلية إلى المنتجات الجنيسة.

محمد محمد صلاح

نزلاء السجون أهمية واستثمار طاقاتهم

نعيش حياتنا محصورين في حدود الأطر التي صنعناها لأنفسنا وقصرت اهتماماتنا وتفكيرنا بين هذه الأطر الضيقة دون إدراك لخطورة هذه الحدود علينا على حياتنا وأن هذه الخطورة من شأنها أن تلوع أفئدتنا وتقلق مضاجعنا وتربك علاقاتنا الاجتماعية وتهدد ممتلكاتنا العامة والخاصة وحقوقنا القانونية والوطنية والاجتماعية..

وهذه الخطورة تمتد من خارج هذه الأطر من مكان هو الأقرب للتأثير على حياتنا وعلى واقعنا المعيشي فيما لا نعيرها أي اهتمام وفي النادر على تفكيرنا أو يتذكر أحد منا هذه الأماكن والتي من أهمها السجون والإصلاحيات المركزية والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من واقعنا المعيشي وحياتنا اليومية وعلاقاتنا الاجتماعية بل إنها جزء بالغ الأهمية من واجبنا في الحياة من منطلق الرسالة التي تحملها هذه الأماكن. هذه الرسالة القانونية والاجتماعية والإنسانية العظيمة في السيطرة اللازمة لحفظ الأمن والسلام الاجتماعي والنظام الرسمي. هذه الرسالة تتجسد من خلال تهذيب وتدريب وتأهيل النزلاء في هذه السجون والإصلاحيات من رجال ونساء وشيوخ وشباب وأطفال، ذكوراً وإناثاً على حدّ سواءً لكل محتّاج لهذا التهذيب والتدريب والتأهيل بالمهارات والسلوكيات والقدرات اللازمة لاستثمار طاقاتهم وإمكاناتهم الكافية لاستثمار الأمثل فيما ينفعهم ويخدم المجتمع المحيط بهم ويؤهلهم للاندماج مرة أخرى في إطار المجتمع وتسخيرهم لخدمة أهاليهم والوطن إجمالاً، ونحن في القطاع الخاص نعقد آمالاً وتطلعات كبيرة على هذه الرسالة العظيمة التي تحملها هذه الجهات بالتعاون والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة بالتدريب والتأهيل والتهذيب لهذه الفئة بالغة الأهمية والتأثير على حياتنا ومستقبل أبنائنا خاصة الذين نستشعر فيهم اندفاعاً قوياً ورغبة جياشة في التدريب والتأهيل من جديد بما يؤهلهم للاندماج مرةٍ أخرى في مجتمعاتهم بمهارات وقدرات تضمن لهم عدم العودة مجدداً إلى هذه الإصلاحيات والسجون ..

وبالتالي نتمنى على وزارة التعليم الفني والتدريب المهني أن تعد وتجهز البرامج التدريبية الحقيقية حسب احتياجات سوق العمل والتي تتناسب وأهداف هذه الرسالة الإنسانية للسجون والإصلاحيات وأن توزع استمارات على المتدربين من النزلاء ليحدد كل منهم البرنامج والدورات التدريبية التي تلاءم ميول ورغبات وهوايات هؤلاء المتدربين كما نتمنى أن لا تنحصر هذه البرامج التدريبية على جنس أو نوع أو فئة عمرية محددة ولكن أن تشمل جميع النزلاء في هذه السجون التي لا تفرق بين ذكر وأنثى أو كبير وصغير فالجميع بين هذه الأسوار سواسية..

ولا بد أن ندرك أن نجاح هذه الرسالة يعتبر مسؤولية جماعية نتحملها جميعاً كل اليمنيين داخل وخارج هذه الأسوار مسئولية تشملنا جميعاً في السلطة والمعارضة والمنظمات السياسية المدنية والقطاع العام والقطاع الخاص والمختلط فتيات وفتياناً نساء ورجالاً صغاراً وكباراً، نعم إنها مسئولية الجميع على حدّ سواء دون أي تمايز أو استثناء فالجميع مستفيد من نجاح هذه الرِّسالة التي تهدف لحماية المجتمع أكثر من إصلاح وتقويم سلوك ونفسيات هؤلاء النزلاء في السجون والإصلاحيات ..

ونؤكد أننا في القطاع الخاص جميعاً حريصون كل الحرص على المشاركة الفاعلة في إنجاح هذه الرسالة بالغة الأهمية ونحن أيضاً على استعداد تام لتقديم كل ما يمكن من دعم وتمويل للخطوات التنفيذية المخطط لها على يد قيادة إدارية قادرة على التعامل مع كافة الموارد والإمكانيات المتاحة وتسخيرها في سبيل تحقيق كافة الأهداف المرسومة وفي أوقاتها المحددة بحسب جدول زمني محدد ..

نسأل من المولى عز وجل أن يوفق الجميع إلى ما فيه صلاح حال البلاد والعباد والله المستعان من قبل ومن بعد ..

الجثــة المدفونــة

عرض وتحليل/حسين كريش

الحلقة الثانية والأخيرة

ملخص ما نشر في عدد الأسبوع الماضي

وصل تعميم من مباحث العاصمة صنعاء إلى مركز شرطة بيت بوس بمحافظة صنعاء عن اختفاء شخص أسمه بدر من العاصمة منذ أربعة أيام، فقاموا في المركز وبقيادة الرائد عبدالحميد المقدشي مدير المركز ومعه نائبه النقيب البخيتي والمساعد زياد المقدشي، وآخرون بعملية البحث والتحري استجابة للتعميم حتى عثروا وفي نفس الليلة على جثة شخص مدفونة بداخل أرضية جوار حديقة 30 نوفمبر بمنطقة بيت بوس .. وعند استنطاق حارس الأرضية والذي كان يدعى (مضيف) وعمره 17 عاماً عن الجثة والواقعة وملابساتها تبين أن الجثة لذات الشخص المعمم به والمفقود من الأمانة المدعو بدر، وأن الجريمة حدثت قبل أربعة أيام، والفاعل "الجاني" هو شخص يدعى زاهي ومعه أشخاص آخرون اشتركوا إلى جانبه في دفن الجثة وإخفاء أداة الجريمة التي كانت عبارة عن مسدس تابع للقتيل نفسه، وكذا إخفاء أشياء أخرى تخص المجني عليه وهي دراجة نارية وسلاح آلي وتلفون سيار إضافة إلى التستر على الجريمة، وقد تمت متابعة هؤلاء، المتهم الأساسي والشركاء معه من قبل مدير المركز وفريقه الذي تشكل بقيادته حتى تمكنوا في ذات الليلة من ضبط شخصين من شركاء القاتل وهما المدعو مساعد والمدعو مساند، كما تمكنوا من معرفة مكان تواجد المتهم الجاني والذي كان قد لاذ بالفرار من صنعاء إلى إحدى المناطق بمحافظة البيضاء، وأصروا بمركز شرطة بيت بوس على متابعته وضبطه وإحضاره من حيث هو في الليلة نفسها، وكانت هي المعجزة التي لم تخطر على بال.. وإليكم بقية الأحداث والحلقة الثانية والأخيرة.

المنطقة التي لاذ بالفرار إليها واختفى بها الجاني المدعو زاهي هي رداع بمحافظة البيضاء، ومعرفة رجال مركز بيت بوس بأنه هرب إليها ويتواجد فيها كانت عندما ساروا بعد اعتراف الحارس لهم إلى منزل المتهم في منطقة بير عبيد للبحث والسؤال عنه، فلم يجدوه هناك وقيل لهم أنه هارب ومختف منذ ثلاثة أيام ولا أحد يعرف أين هو، فاضطروا بعد سماع هذا الكلام إلى أخذ أحد إخوانه واحتجازه بالمركز وفتح محضر استنطاق مع الأخ هذا على سبيل الضغط، فأعترف الأخ أثناء ذلك بمكان هروب أخيه وتواجده مفيداً: أن أخاه المتهم يتواجد بمنطقة رداع لدى أحد الأصدقاء "الأصحاب" وذكر لهم المكان.

ولم يتريث مدير المركز ومن معه عقب معرفتهم مكان المتهم الهارب، ولكنهم سارعوا إلى التواصل والتنسيق مع إدارة أمن محافظة البيضاء ومباحث منطقة رداع عن طريق مدير أمن محافظة صنعاء العميد يحيى حميد والعمليات بأمن المحافظة من أجل التعاون من باب تكامل العمل الأمني لضبط المتهم المدعو زاهي من قبل أمن ومباحث رداع، وتسليمه لمندوب مركز شرطة بيت بوس بصنعاء الذي سوف يتم تكليفه للسفر إليهم لإحضاره بنفس الليلة.. في الوقت الذي تم تكليف أحد عناصر المركز فور هذا التنسيق والتواصل للسفر إلى رداع بسيارته الخاصة .. فسافر العنصر المكلف بلا تأخير وعلى السيارة التابعة له باتجاه رداع، مع أن الوقت كان بعد منتصف الليل، والطريق من صنعاء وعبر محافظة ذمار كخط طويل إلى رداع أشبه بغير آمن وبعد كمغامرة أو مجازفة لا يستهان بها لا سيما في مثل هذه الأيام التي أوضاع البلاد خلالها منفلتة وليست مستقرة، والسفر على أي خط طويل أثناء الليل بمثابة المخاطرة الحقيقية، بل ويتضاعف الخطر هنا كون السفر لضبط وإحضار متهم "قاتل" وليس لمجرد غرض اعتيادي.. وذلك ما كان معلوماً لدى مدير المركز وفريقه وكذلك العنصر المكلف غير أن هذا ورفاقه بالمركز كانوا من النوع الذين لا يبالون بأي خطر أمام أداء الواجب وتحملهم الشعور بالمسؤولية تجاه أية قضية من القضايا، وبالأخص إن كانت أمنية وجنائية، حيث لا تساهل ولا تأجيل.. وذلك ما تجسد في الواقع وانطبق عليهم كترجمة حية في الواقعة التي هم بصددها... ولقد أثبت مندوب المركز المكلف جدارته ودلل على شجاعته ونجاحه في المهمة حينما عاد بعد ذلك وبالتحديد لحظة بزوغ شمس صباح اليوم التالي "السبت" من رداع إلى مركز بيت بوس بصنعاء ومعه المتهم "الجاني" المطلوب مقبوضاً عليه بعد أن تم البحث عنه وضبطه من قبل شرطة ومباحث رداع، وتسليمه له بحسب ما هو مطلوب.. ليباشر رجال التحقيق بالمركز حال إيصاله فتح محضر الاستنطاق معه، وتستكمل عملية جمع الاستدلالات والاعترافات وبما يكشف الحقائق كاملة للجريمة وملابساتها ومن البداية إلى النهاية.

ما لفت أنظار فريق المركز عند فتح المحضر مع الجاني وإمعانهم فيه هو أنه لم يكن سوى شاب صغير أو مجرد فتى، ونحيف البنية، ولم يكن بالحجم أو الطول والعرض الذي يجعل منه متكافئاً مع المجني عليه، بحيث يمكن تصديق أنه تغلب عليه وتمكن منه بسهولة، بل وقتله بسلاحه أي بسلاح المجني عليه نفسه، وهو المسدس .. يضاف إلى ذلك فارق العمر بينهما والذي يقدر بعشر سنوات، كون القتيل عمره أكثر من 27 عاماً، بينما الفتى المتهم عمره 17 عاماً، كما أن المجني عليه طويل وعريض وبنيته ضعف الفتى، وكذلك كان القتيل مسلحاً بالآلي والمسدس، والجاني الفتى لم يكن معه شيء وهذا ما جعل شرطة المركز يستغربون أثنائها ويضعون أكثر من علامة استفهام حول الفتى بل ودفعهم للتفكير بأن الفتى ربما لم يكن لوحده خلال التنفيذ وإنما كان معه أشخاص شركاء قام وإياهم بارتكاب الجريمة..ولكن بعد فتح المحضر معه واستنطاقه أتضح غير ذلك وأنه ارتكب الجريمة أو من قام بإطلاق النار على المجني عليه وقتله منفرداً وليس بجانبه أحد، باستثناء المشاركين معه في دفن الجثة والتخلص من أداة الجريمة وما كان بحوزة القتيل، وهم الحارس والمتهمان الآخران المدعوان مساند ومساعد، واللذان تمت متابعتهما والقبض عليهما وإيصالهما للمركز بنفس الليلة مع ضبط المسدس "أداة الجريمة" والأشياء الأخرى قبل إحضار المتهم زاهي من رداع.

ولقد اعترف الفتى المتهم المدعو زاهي بالجريمة في المحضر الذي أجري معه ولم ينكر شيئاً، وحكى تفاصيل الواقعة والأحداث ولم يحاول التهرب أو المراوغة كما هي عادة بعض المتهمين في القضايا المماثلة، وكان مما ورد في اعترافه وعلى لسانه مع مراعاة التحفظ فيما يتعلق بالجانب الأخلاقي والاجتماعي والإنساني من قبل الكاتب بأن قال: في مساء الواقعة قمت أنا وحارس الأرضية المدعو (مضيف) بالاتصال بالشاب المدعو بدر المجني عليه طالبين مجيئه إلينا للجلوس والسمر معنا بكوخ الحارس في الأرضية، وهو المكان الذي سبق وأن التقينا فيه وسمرنا من قبل لأكثر من ليلة، وكان يعرف المكان.. فحضر إلينا على إثر الاتصال وكان حضوره الساعة العاشرة مساءً، أتى إلينا راكباً على دارجته النارية، ومسلحا بسلاحه الآلي وسلاحه المسدس والذي كنت أعرف أنه دائما يحمله بحوزته ولا يتركه.. وبعد وصوله أردت أن أختلي به لأني كنت مشتاقا إليه وهو كذلك فطلبت من صاحبنا الحارس أن يذهب لإحضار لنا طعام عشاء من أي مطعم في سوق بيت بوس وكنت أعلم أن المشوار الذي سوف يذهب إليه الحارس سيكون طويلاً وسيستغرق وقتا ليس بالقليل، وذلك ما كنت أبتغيه، لأنه سيتيح الفرصة لكي نختلي أنا والشاب وننفرد ببعضنا لوحدنا، وينال كل منا رغبته من الآخر ولم تكن هذه المرة الأولى.. ثم عاد صديقنا الحارس بطعام العشاء وتناولنا الطعام الثلاثة وبعد ذلك جلسنا لتبادل الحديث "حديث السمر" مع بعضنا..وحينها قام الحارس وتركنا خارجاً من غرفة الكوخ العليا التي كنا فيها لأن الكوخ من طابقين لشأن يخصه أو لإحضار شيء من الخارج بالأرضية.. وفي هذه الأثناء تناولت المسدس التابع للشاب المجني عليه والذي كان موضوعاً على الأرض بجواري، وقد تركه الشاب على الأرض مع السلاح الآلي عند حضوره في البداية، ورحت أقلب هذا المسدس في يدي كأني أتفرج عليه، وهدفي من ذلك هو أن أتأكد بأنه مليء بالذخيرة، لأنني عقدت العزم على تنفيذ ما نويته وقررته من قبل في ذات الحين، وهو إطلاق النار على الشاب وقتله، وذلك لسبب ما يعشعش في داخلي نحو الشاب منذ فترة، وهذا السبب يتعلق بالجانب اللاأخلاقي ويمس العرض والسمعة... وقمت خلال ذلك بفك مقص الأمان للمسدس "تعميره" ثم سارعت بتصويبه نحو الشاب وضغطت على الزناد قبل عودة الحارس من الخارج، فانطلقت رصاصة من المسدس أصابت الشاب "المجني عليه" في مقتل وكان ذلك هو المطلوب حيث شاهدت الشاب على إثر الطلقة مال بجسمه على الأرض ساكن الحركة وينزف الدماء ..وعاد الحارس عند سماعه لصوت الطلقة النارية ورآني وهو في الباب والمسدس مازال بيدي، ورأى الشاب المجني عليه جاثيا في مكانه ..ولبث واقفا على الباب قبل دخوله الكوخ للحظات أو لبضع دقائق كأنه صدم بالمنظر، ثم دخل إلي وقال: ماذا فعلت..؟ ومكثت أنا وإياه بعدها مرتبكين وعاجزين عن التفكير والتحرك لفعل أي شيء لأكثر من ساعة ونصف الساعة، ثم قمنا بحمل الجثة ونقلها من الكوخ إلى أمام غرفة أخرى داخل الأرضية مقابلة لكوخ الحراسة، وتركناها هناك على باب الغرفة وغطيناها بقطعة موكيت، ثم عدنا إلى الكوخ وقمنا بمسح الدماء لطمس آثار الجريمة نهائياً بالمكان..

وبعد ذلك اتفقت أنا والحارس على أن نترك كل شيء على حاله، ويذهب كل منا للمبيت بقية الليلة في منزله، ونعود للالتقاء في الصباح لنرى ماذا نفعل وكيف نتصرف بالجثة وبالأشياء التي تخص القتيل، وهي الدراجة النارية والآلي والتلفون والمسدس "أداة الجريمة" .. وقلت له :لا تخف بإمكاننا أن نستعين ببعض أصدقائنا الشباب المقربين منا والذين هم موضع ثقة وسيبادرون لمساعدتنا، ولن يتأخروا في التصرف معنا لإخفاء كل ذلك.

ثم ذهب كل منا لمنزله، والتقينا في الصباح وعند التقائنا قمت أنا والحارس بالتواصل مع بعض الأصدقاء الشباب وطلبنا منهم الحضور إلينا لأمر مهم وخطير، فاستجاب لنا اثنان منهم، وهم الشباب المدعوان مساند ومساعد واللذان وصلا إلينا وطلبنا منهما مساعدتنا في دفن الجثة والتصرف بإخفاء الأشياء الخاصة بالقتيل وأداة الجريمة .. فوافق أحدهما على الطلب ورفض الآخر قائلاً: إنه لن يشارك في دفن الجثة وأن هذه جريمة قتل ولن يتورط فيها، ولكنه سوف يلتزم بالصمت وسيكتم السر ولن يكلم أحداً .. ثم قمنا نحن الثلاثة "الحارس وأنا وأحد الشخصين الذي وافق" بحفر حفرة بداخل الأرضية ونقل الجثة اليها ودفنها فيها... وبعد الانتهاء من الدفن اتفقنا بأن تبقى الجثة مدفونة ومخفية في الحفرة على الأقل مدة عشرة أيام حتى تتحلل وتتعفن وتختفي ملامحها.. وبعد هذه المدة يتم الإبلاغ عنها من قبل مجهول، فيصعب التعرف عليها عند إخراجها من الحفرة من قبل الشرطة .. كما اتفقنا أيضا على أن يتولى كل منا دور إخفاء شيء من متعلقات الجريمة..وذلك بأن أقوم أنا بإخفاء أداة الجريمة الذي هو المسدس، والحارس يتولى دور إخفاء الآلي والذي هو نوع جفري التابع للقتيل، بينما يتولى ثالثنا مهمة إخفاء الدراجة النارية.. وقد ذهبت أنا وأخفيت المسدس بداخل حفرة بأرضية في منطقة بير عبيد، وبعد ذلك أخرجته من الحفرة سرت لإخفائه بسطح منزل صديقنا الرابع الذي رفض مشاركتنا في دفن الجثة، بينما أخذ الحارس الآلي وراح لدفنه في أرضية بمنطقة بير عبيد، في حين قام شريكنا الثالث بأخذ الدراجة النارية وذهب فرماها في شارع خولان.. وهكذا كانت الواقعة.. ونسأل الله السلامة لنا جميعاً في الدنيا والآخرة.